obeikan.com

7

الفصل السابع

البترول بداية الأزمة... وأثره على توقيع اتفاقية السلام

obeikan.com

يمثل البترول السوداني واحداً من أهم الصراعات لكل أطراف النزاع في السودان، من أجل السيطرة على الموارد الطبيعية وتقف عندها قصة جنوب السودان بكل أبعادها والحرب التي دارت هناك (كأطول حرب في القارة الأفريقية) كأداة هامة من أدوات هذا النزاع والذي محور الصراع كله حول الثروة، والتي تعتبر واحدة من مثلث أضلاع اتفاق نيفاشا ٢٠٠٤م (انظر اتفاقية تقاسم الثروة ٢٠٠٤م) عندما أدركت حركة التمرد وقتئذ أن استخراج النفط في الجنوب وتحت مسمى مشاريع التنمية يذهب عائدها إلى النخبة الشمالية الحاكمة، في تغيير واضح لأنماط النموذج الكلاسيكي حول الصراع على ثروات باطن الأرض من عرقي – ديني إلى تقاسم في الثروة والموارد بعدما جردت اتفاقية أديس أبابا ١٩٧٢م حق الجنوبيين من الاستفادة من ثرواتهم.

وكانت حكومة مايو قد أسست لهذا الصراع والأزمة من أن تلتهب عندما ماطلت في عودة منطقتي حفرة النحاس الغنية بمعدن النحاس وكايكانجي الغنية باليورانيوم في ولاية جنوب دارفور إلى بحر الغزال واللتين تصف عليهما اتفاقية أديس أبابا ١٩٧٢م واستمر مسلسل الأزمة عندما حاولت سلطة مايو أيضاً أن تنزع منطقة بانتيو الغنية بالنفط لضمها في إقليم كردفان عندما تقدمت المشروعات بمجلس الشعب وقتئذ ولكن المشروع سقط بفضل معارضة الجنوبيين في عدم إجازته.

ووفقا لسيناريو آخر أعادت تقسيم الجنوب إلى وحدات إدارية بهدف مشروعية الحكومة في استخراج النفط – من الجنوب وكانت أول بداية الانتفاضة المسلحة التي قادتها الحركة الشعبية لتحرير السودان ضد مواقع عمل شركة شيفرون الأمريكية في ملوط في ٢٨ يناير، ثم الهجوم الذي أعقبه على رئاسة الشركة بربكونا بالغرب من بانتيو مما أجبر الشركة على التوقف نهائياً عند تنقيب النفط في فبراير

العام ١٩٨٤م.

وبعد حوالي ١٠ أعوام من توقف نشاط التنقيب عن البترول جاء أول إعلان فبراير ١٩٩٣م عن تأسيس الشركة الوطنية للبترول من قبل حكومة الإنقاذ تحت سيطرة البنوك الإسلامية العاملة في السودان وبعض الشركات ورجال الأعمال ، وكان أن تبعتها محاولات متصلة من الحكومة للتعاون في الاستخراج والتنقيب عن البترول مع كل من جنوب أفريقيا وإيران في العام ١٩٩٩م، ولكن كانت أولى المحاولات الناجمة تلك ذلك الإعلان عن تنازل شركة شيفرون الأمريكية لصالح شركة كونكورب / محمد جار النبي والتي تم الإعلان عنها عبر وسائط الإعلام المختلفة في يونيو ١٩٩٢م.

ومن ثم تسليم ملفات شركة كونكورب إلى شركة كالقارى الكندية.

والتي أعقبها توقيع عقد تنفيذ خط أنابيب البترول من حقول هجليج من أعالي النيل إلى ميناء بشائر على البحر الأحمر بطول ١٦١٠ كلم وإنشاء خط الأنابيب وإنشاءات الميناء (انظر ملحق رقم (٨)) ترجمة لخطاب التقديم وطلب التأهيل لمشروع تطوير حوض المجلد مرفق ملحق أورنيك ضمان الغطاء ١٩٩٧).

والذي يضم مستودعات تخزينية سعة مليون برميل اكتمل العمل فيه يناير ١٩٩٩م وتم تدشين أول باخرة تحمل ٦٠٠ ألف برميل من خام البترول تم شراؤها بواسطة شركة شل العالمية متوجهة سنغافورة محدثة قفزة في إيرادات الدولة آنذاك إلى نحو ٢٠٪.

وقد تم ربط هذا الإعلان مع عقد واحد (اتحاد مالي) كونسورتيوم مع الشركات الصينية والماليزية والكندية للقيام بأعمال الاستكشاف وتطوير الحقول القائمة وحفر آبار جديدة إلى جانب التأهيل للآبار القديمة مع وصل الآبار بشبكة لتجميع الخام وبناء أوعية التخزين ورفع الإنتاج وتشييد ميناء لتصدير البترول.

وباشرت الشركات العمل في ديسمبر ١٩٩٦م تحت مسمى شركة النيل الكبرى للبترول في الامتياز البالغ مساحته ١٧٠ ألف كلم من ٦ حقول في هجليج والوحدة وكانكانق ليبلغ الإنتاج نحو ١٧٠ ألف برميل يومياً. (بقدر احتياطي البترول السوداني حسب الإحصائيات الرسمية إلى نحو ملياري برميل).

وقد جرى أيضا استغلال حقول عداريل بأعالي النيل بواسطة شركة الخليج للبترول في أغسطس ١٩٩٥م وقدر الاحتياطي في هذه المنطقة بنحو ٣٠٠ مليون برميل).

المشهد السوداني الحكومي للاستثمار في حقول البترول تخللته تقارير أمريكية وأوروبية تتحدث عن استغلال عائدات البترول في شراء السلاح لمسارح العمليات الدائرة في جنوب السودان والذي دعم تلك التقارير – وما صاحبتها من إفادات وتصريحات مسؤولين في الدولة على أن استخراج النفط سوق يقضى على التمرد نهائيا وما أعقبه من ردود أفعال قوية من منظمات حقوق الإنسان والمنظمات الكنسية عن استغلال الشركات وتحديداً الشركة الكندية «تاليسمان» بالشراكة مع الحكومة السودانية في مزاعم الإبادة الجماعية وانتهاكات وحقوق الإنسان وعن الإيرادات النفطية الملطخة بدماء الأبرياء وهو ما دفع البرلمان الكندي في المساءلة والتحقيق والتي قضت في نهاية الأمر عند تنازل أحدهم تاليسمان عن خروج تليسمان من الشراكة القائمة لصالح إحدى الشركات الهندية انظر ملحق رقم (عن تأثير تطور النفط في عملية السلام – السودان بلا حقوق ميدان سبتمبر ١٩٩٩م).

ومن مشاهد التأثير العالمي على البترول السوداني المشهد الأوروبي أما يسمى بالتحالف الأوروبي من أجل البترول السودان) (انظر ملحق رقم) وهو تحالف لقيم أكثر من ٨٠ منظمة أوروبية تعمل من أجل السلام في السودان وقد أسس هذا التحالف من أجل أن يجلب البترول السلام والرفاهية لشعب السودان.

وأن الشركات ليست مسؤولة عن عملياتها بل عن آثارها أيضا ومايترتب على التنمية الإقليمية والدولية والصراع السياسي وقد وضع أسس صارمة أوجب الالتزام بها في حالة العمل في حقل البترول ويعنى ذلك فرض سياسات على البلاد مستقبلا في حالة عدم الوفاء بهذه الالتزامات.

وأخيراً أدرك المجتمع الدولي أنه لابد من وضع حد للصراع في السودان لأحد أهم مفاصلة (تقاسم الثروة) ولما كان للايقاد دور هام في تحقيق السلام في القرن الأفريقي وافقت حكومة الإنقاذ في التوقيع على إعلان المبادئ الستة المقترحة للحل في العام ١٩٩٧م والتي شهدت فيها تحول الولايات المتحدة وشركاء الإيقاد الذين يمثلون ١٦ دولة منها كندا ودول الاتحاد الأوروبي واليابان وذلك من واقع قبول الإدارة الأمريكية لتوصيات المركز الدولي للدراسات الإستراتيجية في العام ٢٠٠٠م.

(انظر موقع مركز الدراسات الاستراتيجية على الشبكة الدولية الإنترنت) (www. Csis. Org) وهو الذي مهد إلى اقتراح المبعوث الأمريكي للسلام جون دانفورت في وضع أربع اتفاقيات لأطراف النزاع في السودان لبناء الثقة والتي أدت إلى نجاح وساطة الإيقاد في التوقيع على البرتوكول الإطاري في مشاكوس يوليو ٢٠٠٢م وما تلاهما من برتوكولات منفصلة عن السلطة والثروة والترتيبات الأمنية والمناطق الثلاث. والملاحق الأخرى.

انظر ملحق رقم (مفوضية البترول من بروتوكول تقاسم الثروة / اتفاقية السلام يناير ٢٠٠٥م) .

الخاتمة

نخلص من هذه البحث إلى أن السودان دخل فترة جديدة من تاريخه ، مشحونة بصراع داخلي وخارجي بعد توقيع اتفاقات السلام في نيفاشا في : ٩ – ١ – ٢٠٠٥م، ولاجدال إن النفط سوف يشكل القوة الدافعة للسياسة الأمريكية في المنطقة الأفريقية ومنها السودان في الفترة القادمة ، وبهدف وجود سودان مستقر ومسالم بعد الحرب والذي يساعد في الاستثمارات الأمريكية ، وتأتي هذه المتغيرات في ظروف دخل فيها النظام الرأسمالي العالمي مرحلة العولمة التي اشتدت فيها ضراوة الصراع من أجل اقتسام الموارد والسيطرة الاقتصادية والعسكرية علي العالم بواسطة أمريكا ، وهذه الأوضاع كما أشار البحث تتطلب أوسع تحالف من أجل التحول الديمقراطي والصراع من أجل تحويل عائدات النفط للتنمية وتحسين حياة المواطنين المعيشية وتوفير فرص العمل للعاطلين ، وتحقيق لديمقراطية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، باعتبار ذلك هو الذي يوحد البلاد علي أسس طوعية وديمقراطية ، إضافة لتحقيق الحكم الذاتي والتنمية المتوازنة بين كل أقاليم البلاد

على أن ما جاء في قسمة عائدات النفط في اتفاقيات نيفاشا ، قد يؤدى لمزيد من النزاع ، والتي قد يرى فيها بعض الجنوبيين قسمة ضيزى والمطالبة الكاملة بكل بترول الجنوب وتكريس الانفصال ، وهذا يتطلب ضرورة خطة قومية لإعادة الإعمار والتي تعطي الاعتبار للمناطق المتأثرة بالحرب الأقل نموا ، هذا فضلا عن ضرورة تخصيص جزء من عائدات النفط لحماية البيئة والتنمية والاستقرار وإعادة

إعمار الجنوب ودعم الزراعة والتعليم والصحة والصناعة وعمل البنيات التحتية (طرق ، سكك حديدية ، ...) ، وهذا هو الطريق الذي يمنع إعادة إنتاج الأزمة والنزاع من جديد .

كما كان لاكتشاف البترول خلال سنوات حكم الرئيس النميري الأثر في إضافة عامل جديد في الصراع السياسي بين الشمال والجنوب والذي قوي الدعوة إلى حق اقتسام العائد بصورة تحفظ للإقليم مكانة مميزة والشعور بإمكانية الاعتماد على الذات مستقبلا .

كما أدي النفط إلى نشوب صراع المصالح بين الشركات المتعددة الجنسيات ، والصراع من أجل السيادة الوطنية وعقود بشروط أفضل مع الشركات الأجنبية والشفافية في عائدات النفط والصراع من احترام حقوق الإنسان وتعويض الذين تم تهجيرهم من مواقع آبار النفط ، إلى حماية البيئة وتنمية المناطق التي تقع فيها حقول النفط ، وهذا يتطلب أن يعمل السودان على استغلال موارد البترول بما يلبي احتياجات شعبه في التعليم والصحة والخدمات وتطوير الإنتاج الزراعي والصناعي والحيواني ، وحتى نتخلص من لعنة النفط علينا أن نهتم بالقطاع الزراعي والحيواني في السودان؛ لأنه المصدر الأساسي للفائض الاقتصادي اللازم للتنمية .

ورغم ارتفاع إنتاج النفط والعائد ، إلا أن أسعار الطاقة زادت بدلا من أن تنخفض ، وهذا يرجع إلي الصرف البذخي على جهاز الدولة ونفقات الأمن والدفاع الباهظة التي تبتلع كل عائدات البترول بعد خصم القروض وفوائدها .

كما أشار البحث إلى شكل آخر من الصراع وهو أن ثروة البترول سوف تلهب الصراعات الإقليمية والجهوية كما في مثال أبيي الذي ورد في سياق البحث والذي برز فيها الصراع بين المسيرية والدينكا حول مناطق البترول والذي يحتاج للمعالجة

بالحكمة والنظرة الشاملة حتى الوصول لحل يرضي جميع الأطراف .

كما أشار البحث إلى أن اكتشاف النفط سوف سيجعل السودان من الصراع الدولي والإقليمي ، كما سيؤدي إلى تغييرات كبيرة في تركيبة السودان الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، وخاصة أن البترول بدأ ٨٠ ٪ من الصادر مما يعكس تراجع القطاع الزراعي ، كما سيؤدي إلي ظهور قوى جديدة عاملة بأجر في مجال النفط تتوزع في مناطق السودان المختلفة وتختلف عن توزيع القوي العاملة التي نشأت بفضل مشاريع الإدارة الاستعمارية (السكك الحديد ، مشروع الجزيرة والمشاريع الزراعية الأخرى ، خزان سنار ، ميناء بور تسودان ، ... إلخ) ، كما سيؤدي إلى ظهور فئات رأسمالية جديدة يكون مصدر تراكمها من النفط وخدماته . وفي الجانب الآخر سوف يتصاعد نضال الحركة الجماهيرية من أجل تحويل عائدات النفط لدعم التنمية الزراعية والصناعية ودعم خدمات التعليم والصحة وخدمات المياه والكهرباء ، ... إلخ . كما سيؤدي النفط إلى قيام مدن وأسواق جديدة وما يرتبط بها من خدمات المياه والكهرباء والمطارات والمدارس والمستشفيات ... إلخ ، واستقرار الرحل وارتفاع قيمة الأرض واتساع الاقتصاد السلعي – النقدي في مناطق القطاع التقليدي ، هذا إضافة لأهمية تنويع المصادر الاقتصادية ؛لأن النفط ثروة ناضبة ، كما أنه من المهم أن نتفادى تجارب دول الخليج والذي كرس فيها البترول الاستقطاب الطبقي ولعنة البترول في نيجيريا والتي صدرت بلايين الدولارات من البترول ورغم ذلك تم تكريس الفقر والأمراض والصراعات الإقليمية والفساد .

وأخيرا نشير إلي ما قاله الأستاذ / كمال الجزولي في مقالة تحت عنوان إضاءة سودانية على شبكة الإنترنت :

لقد أتاح اكتشاف البترول ولو في حدود المتوسط حسب التقديرات في مالو كانت قد أحسنت اعتماده قطاعاً جديداً في الاقتصاد الوطني يعنى على تهيئة

الظروف المطلوب لتجاوز معضلات التنمية المتوازنة، وإضافة مقدرة للدخل القومي توفر الموارد الكافية لإعادة الاستثمار في القطاع الزراعي والطاقة المتجددة التي تشكل الميزة النسبية للاقتصاد السوداني بالمقارنة مع البترول الذي يعتبر ثروة ناضبة كما يقول الاقتصاديون، كلما توفر الموارد لإعادة تأهيل 'لصناعة الوطنية المدمرة، وبناء القاعدة الصلبة لانطلاقتها المستقبلية واستثمار الغاز محلياً مقابل كلفة تصديره وذلك من خلال قانون للاستثمار يضمن الشروط

التفضيلية مع الرأسمالية الأجنبية، علاوة على انقطاع جزء من هذه العائدات الإضافية سداد الديون الخارجية، وتخفيض أسعار المواد البترولية لقطاع النقل والمواصلات، وتعمير مناطق الآبار وميناء الصادر والبدء في بعث الحياة الجديدة في المناطق التي ظلت تعاني، تاريخياً من الإهمال والتهميش الذي يمهد، ضمن ترتيبات أخرى لا غنى عنها على رأسها السلام والوحدة والديمقراطية مداخل مرموقة لإطفاء حرائق الوطن السياسية وتحت ضغط الذهنية لبعض القوى التي تعبر عن مصالحها انطلقت تركض خلف ما تصورته كسباً عاجلا وربحاً مضموناً تحت بند التمكين فما لبث البترول أن أضحى موضوعاً للمزايدة على المعارضة المسلحة – سواء في الجنوب أو الغرب أو الشرق ومستقبلا الشمال والوسط، وذهب الأستاذ/ كمال الجزولي لاقتراح الأستاذ/ السر سيد أحمد (الرأي العام ٨/ ٣/ ٢٠٠٣م) لماذا لايتم تأهيل سودا بت السودانية كذراع وطنية في هذه الصناعة المهمة (صناعة البترول) عن طريق استقطاب مدخرات السودانيين المهاجرين والمغتربين علاوة علي أموال المستثمرين في قطاعات أقل حيوية. ويردف قائلاً أن العامل السياسي يطفي بمختلف الصدر، فإن الحاجة تصبح ماسة لأن تبرز الصناعة النفطية بصفتها ناتجا قومياً، ونقطة تلاق لمختلف القوى والتيارات السياسية، ومن ثم يصبح الاستثمار فيها استثماراً في مستقبل البلاد وتحولاتها نحو السلام مما يقلل أثر البترول على الصراع السياسي بالسودان.